خطاب

حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء

فى الاحتفال باستقبال دولته يوم السبت ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ بالاسكندرية

حضرات السادة

لاأستطيع أن أوفيكم حقكم من الشكر على ما كلفتم أنفسكم من مشقة لتحيتى، كذلك لا أستطيع أن أصف لكم حق الوصف ما يغمر نفسى من الغبطة والسرور لاجتماع كلمة أهل الرأى فى البلاد على الرضا بنتيجة مفاوضاتى مع الحكومة البريطانية

أما الشكر لكم فما أحبه الى دينا أفتخر على وجه الزمان بالاقرار به ، وأما السرور باتحاد الكلمة واتفاق الرأى فسأحاول أن أجعل نصيبكم ونصيبي فيه سواء بان أبسط لكم بجمل ماتحصل عليه البلاد بمشروع المعاهدة الذى سيعرض عليها ليكون لها فيه القول الفصل

ولقد تعلمون انى رجل لا يعدل عندى شىء مهما عز او غلا مصلحة البلاد ولا يشغله ما يلقى فى سبيل تلك المصلحة من عنت او تضحية وما يقتتل عليه الناس من فخر أو مجد ، عن العمل لتلك المصلحة فى هدوء وسكينة. لذلك لن يكون حديثي لكم حديثا عن شخصى او اعتدادا بعملى وانما هو حكاية حال عما كان ما ضينا وما هو حاضرنا وما نرجوه للمستقبل ،فان صادف قولى رضاكم فذلكم عندى الجزاء خير الجزاء

ظلت هذه البلاد مدى اثنين وثلاثين عاما منذ بدأ الاحتلال البريطانى الى حين أعلنت الحماية البريطانية ليس لها كم يعرف ولا كيف يوصف من وجهة النظام الدولى فهى ولاية عثمانية تحتلها قوة عسكرية بريطانيه تشرف على حكومتها ، بوجه مرافق الامة وحرياتها الى ما يراد بها لاالى ماتريده موظفون بريطانيون يتلقون الوحى من المعتمد البريطانى ، حتى اذا كانت الحرب الكبرى ضربت عليها الحماية البريطانية وسفر ذلك النفوذ البريطانى الذى ظل طول الاحتلال مقنعا وان كان القناع لا يخفى ما وراءه وجعل يتغلغل فى نواحي الحياة المختلفة ويرمى الى أفناء الامة المصرية بان يجعل انظمتها

السياسية والادارية والقضائية حقا مشاعا بينها وبين ممثلى النفوذ البريطانى والاجانب النازحين للبلاد ، نصيب الامة فيها هو النصيب الموكوس

هبت البلاد هبتها المأثورة فاشهدت العالم على رشدها ويقظتها وعلى أنها لا تبغى بديلا من استقلالها وحريتها ، ولبثت بعد ذلك تجاهد وتصابر الحوادث وتعالج حل المشاكل ، فطورا تحس بالنتيجة دانية القطوف وطورا يجافيها الحظ وتعنتها الظروف وهى فى ذلك كله ترقب فجر الحرية بين أمل دافع وصبر حازم

توسط ذلك الجهاد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ خلص به للامة جانب كبير من حرياتها وان كان يظلل ذلك الجانب قدر غير هين من الابهام ويتهدده من وقت لآخر ماعلق التصريح عليه من التحفظات وقد سبق هذا التصريح مفاوضتان ولحقته مفاوضتان ، أبلى فى اربعتها جميعا كبار رجال مصر أحسن البلاء ودافعوا عن حقوق البلاد خير دفاع ، ولكن هذه المحاولات حتى أخراها لم تحقق للبلاد غايتها أو تغير من حالها على الوجه الذى ترجوه وتتمناه

فماذا اذن حالنا هو الذى نرجو له التغيير . هو جيش الاحتلال ربضا فى عاصمة البلاد وثغورها يؤيد غير منازع ولا مدافع مركز الحكومة البريطانية فيما احتفظته لنفسها من مطلق التصرف فى الامور الاربعة المعلومة . هو ذلك السلطان الخفى الظاهر الذى جعل الكثيرين يرون فى استقلال مصر الذى أعلن منذ سنة ١٩٢٢ وفى أى محالفة لاتذهب به ، اسما بغير مسمى وكلمة خلوا من المعنى هو فوق ذلك سلطان على الجيش المصرى لم تقو أزمة الجيش التى قامت فى سنة ١٩٢٧ ولا مفاوضات تلك السنة على دفعة أو زعزعة أساسه ، هو تدخل فى الادارة المصرية يتخذ صورة الادارة الاوروبية للأمن العام والبوليس فى المدن والمستشارين المالى والقضائى وموظفين كلما انتهت عقودهم تدخل المعتمد لتجديد عقودهم ، هذا الى شىء يسمى المحافظة على أرواح الاجانب وأموالهم

يسوغ فوق غل الامتيازات الثقيل مناقشة مصر الحساب عن كل دقيق وجليل فى أمور الحكم والادارة هو مركزنا فى السودان جعل يتضاءل حتى أصبحنا حكومة وشعبا فى حكم الغرباء عنه

على أنى لم أكن فى أى وقت من الاوقات التى حملت فيها مسئولية الحكم ولاحين

قصدت لوندرة هذا الصيف أنوى فتح باب المسألة المصرية . ليس ذلك تجافيا عنها أو تقصيرا فى شأنها أو تساهلا فى اعتبار أن تسوية مسألتنا مع بريطانيا العظمى هو المطمح الاسمى والغاية الاولى لكل من حمل قسطا من المسؤلية فى حكومة مصر وانما كان تقديراً منى أن الوقت ربما لم يكن قد حان لفتح ذلك الباب وأن تنفيذ الاصلاحات التى أخذتها وزارتى على نفسها خير استجمام لقوى مصر وافضل تمهيد لنجاحها فى أى مفاوضة عامة

ولما كان تنفيذ هذه الاصلاحات يقتضى الفكاك باكبر قدر ممكن من أغلال الامتيازات الاجنبية كان همى فى زيارتى للوندرة قاصرا على السعي فى هذا السبيل ولكن الحديث انتقل من هذا الخصوص الى عموم المسألة المصرية ، وتبينت من الظروف السياسية العامة ومن ميول الحكومة البريطانية . أنى بازاء أفضل فرصة وأبرك مناسبة لمعالجة التسوية العامة

ويقيني أنى أكون مقصرا فى حقوق بلادى مفرطا فى واجباتى كرئيس حكومة ومصرى لو عرضت لى فرصة سانحة لتحقيق أمال البلاد فلم انتهزها . لذلك لم أتردد لحظة فى توجيه أحاديثى الى وضع أسس لتسوية الامور الاربعة التى احتفظت بها الحكومة البريطانية . كان هذا الاساس عندى زوال الاحتلال وعقد محالفة بين البلدين تبنى على التكافؤ التام فى الحقوق والتكاليف . ذهبنا اذن نرتاد نواحى الخلاف ونلتمس وجوه الحل حتى انتهينا الى المشروع الذى تشرفت باعلانه للبلاد بمجرد الفراغ من وضعه

ولقد أكون فى غنى عن شرح ذلك المشروع أو التعليق عليه اذ كان حلا بسيطا واضحا . ولكنى لا أستطيع أن أمسك نفسى عن التقدم اليكم ببيان استمده من تطور الاحاديث وتفاصيل المناقشات واختيار الالفاظ والصيغ أدلكم به على ما تصيبه الامة من المزايا وتجنيه من الفوائد بهذا المشروع

اقرأوا المشروع سطراً سطراً وكلمة كلمة وحرفا حرفا واقرأوا ناقدين غير متسامحين فلن تجدوا فيه مظهرا أو معنى أو أثراً ظاهرا أو خفيا للحماية ، ذلك انه يرمى فى جملته وتفاصيله الى تحقيق معني الاستقلال كما تفهمه كل أمة فى شؤونها الداخلية والخارجية وكما تفهمه الامم جميعاً فى الحياة الدولية وإذا كان قد أمن الحكومة البريطانية على بعض مصالحها . فقد جاء ذلك التأمين بالقدر الذى لا يعطل الاستقلال أو يبطل له صورة أو معنى

كان بين الامتين المصرية والبريطانية حتى الآن نوع من سوء التفاهم استعصى على كل علاج ، ولكن المشروع الذى بين يديكم يبحث جذوره ويستأصل أساسه

كان كل من الاثنين يظن بالآخر الظنون ويشك فى حسن نيته وصدق طويته، فبريطانيا العظمى تبالغ لذلك فيما تطلبه لتأمينها على مصالحها، ومصر ترى فى هذه المطالب وجوها مستترة لرغبة بريطانيا فى المحافظة على مركزها واستدامة نفوذها ولا تخشى أن تعلن حذرها واتهامها لنوايا بريطانيا والتعريض باغراضها الاستعمارية على وجه من الخصومة واللدد يترك فى نفس بريطانيا أن أول هم لمصر اذا القيت أمورها اليها أن تعمل على مناوأتها والكيد لها فيبعثها ذلك الى التشدد فى مطالبها كما يبعث ذلك التشدد مصر الى زيادة التظنن فى نوايا بريطانيا وهكذا دو اليك حلقة مفرغة لاتعرف كيف تبدأ ولا أين تنتهى

مثل هذه العقدة وجدانية لاعقلية لاتعالج بالمنطق والدليل بعد الدليل وانما بالثقة والاطمئنان يحلان محل الشك وسوء الظن. ذلك ما وفقنا اليه وذلك ماينطوى عليه المشروع . دعك من الفاظ الصداقة وحسن التفاهم وصيغها التى تتخلل المشروع فمهما يكن لها من قيمة أو معنى قد تتهم بانها الفاظ وصيغ لازيادة أنظر الى صميم الحلول وحقية المعانى لايفسرها ولا يوضحها الا ان كلا من الطرفين يعالج مايعرض له على اساس الثقة بالطرف الآخر : قد يظهر ذلك سهلا ولكن قد يكون أسهل الامور اصعبها فى السياسة بعد ديباجة صيغت من معني التبادل التام فى الحقوق والتكاليف و بنيت على تقدير الوجود الدولى الكامل لمصر ، صدر المشروع باعلان زوال الاحتلال . ولست بحاجة للتنويه بفضل هذه النتيجة فهى البرزخ الفاصل بين هذا المشروع وكل مانقدمه ، وهى الشارة القاطعة لان كل ماتناله مصر بهذه التسوية يكون امرا واقعا وحقيقة راهنة لاسبيل للتظنن فيه ولا وجه للخوف عليه من النقض أو الانتقاض . لن يتهم استقلال مصر بعد اليوم بانه ذر للرماد فى العيون أو أنه اسم بلامسمى ، وانما تعمل الحكومة المصرية وتصرف شؤون البلاد بلا حسيب أو رقيب فى ضوء النهار وعلى هدى صدق النية وحسن التفاهم

هذه النتيجة مازالت تنشدها البلاد متحدة الكلمة أو مفترقة الهوى وما فتئت تراها الحد بين الحق و الباطل و معيار الثقة الذى لاتزول عنه ولا أمان دونه . هذه

النتيجة التى ارتطمت بصخرتها كل مفاوضه سابقة وخاب من أجلها كل جهدوسعى. هذه النتيجة جعلت ركن هذا المشروع الركين وأساسه المتين

ولا يظنن أحد أن تمت تعارضا بين زوال الاحتلال والاذن للحكومة البريطانية بالمرابطة فى منطقة القنال بقوات عسكرية لحماية المواصلات بذلك الطريق ، فقدانكر المشروع صفة الاحتلال على تلك القوات. وقديما جمع المشروع المقدم من جانب الوفد المصرى بين زوال الاحتلال وبين الاذن بمرابطة قوات فى منطقة القنال دون أن يرى فى ذلك تنافراً أو تعارضاً . على أن المشروع الذى عرض على البلاد يجعل لانكار صفة الاحتلال على القوات البريطانية المرابطة فى منطقة القنال ضمانا جديدا ، فان كل خلاف فى هذا الشأن ككل خلاف فى أحكام كل المعاهدات الاخرى يحل بطريق التحكيم طبقا لميثاق جمعية الامم . وقد يبدو غريبا أن يرابط حليف فى أرض حليف بقوات عسكرية ولكن الغرابة ليست فى الحل الذى اتخذ بقدر ماهى فى الوضع الذى اتخذ الحل من أجله فان قناة السويس طريق مواصلات يتوقف على أمنه ميزان الحروب العالمية ولمثل هذه الحروب مفاجآت يجب لها مقدما الحيطة الشديدة والحذر البالغ خصوصا وان كثيرا من المسائل التى خلفتها الحرب العظمى لم تنته بعد الى قرار ولا تزال قوات مصر فتية لا يسهل أن يقتنع أحد بانها تستطيع وحدها الاضطلاع بتلك المهمة الخطيرة مهمة الدفاع عن القنال ، لذلك لم يكن بد من قبول الاشتراك فى القيام بها ، وليس اشتراك جمعية الامم على فرض امكان تنظيمه بافضل من اشتراك حليف او أقل مساسا بالسيادة المطلقة . وهو على أى حال دون اشتراك الحليف فى ضمان تحقيق النتيجة المطلوبة ولنذكر أبدا أن المشروع الحالى لاينسخ اتفاق سنة ١٨٨٨ الخاص بحياد القنال ولا يخل بما فرضه ذلك الاتفاق على مصر من الواجبات ولنذكر فوق ذلك أن مصر يعنيها الدفاع عن قنال السويس لا باعتباره جزءاً من أراضيها فحسب بل باعتباره طريقا للمواصلات العالمية فهى ستقوم بعد نفاذ المعاهدة بكل ماتستطيعه فى هذا السبيل ، ويقينى انه متى صح تنفيذ المعاهدة وتوثق مابين مصر وبريطانيا من حسن التفاهم وصدق التعاون لايمضى نصف مدة المعاهدة دون أن تطمئن بريطانيا الى قيام مصر وحدها وبقواتها الخاصة بواجب الدفاع عن القنال لايزول الاحتلال وحده بالمشروع بل يزول معه ذيله وهو سلطة الضباط

البريطانيين على الجيش المصرى ولا تختلطن هذه المسألة بما اتفق عليه فى المشروع من ايفاد بعثة عسكريه بريطانيه لجعل التدريب العسكرى فى الجيش المصرى من نوع التدريب المتخذ فى الجيش البريطانى ، فليست البعثة العسكرية صورة مستترة أو محددة لسلطة الضباط البريطانيين . اذ ليس لها أى سلطة تنفيذية كما أنه ليس لها صفة البقاء والدوام . وانما استقر الرأى على طلب بعثة بريطانية لسببين ،

الاول أن مصر حرصا على صفاء العلاقات بين البلدين وتجنب اثارة الشبه بلاجدوى ولافائدة ، تتعهد فى مشروع المعاهدة بأنه نظراً لاستحسان الوحدة فى التدريب بين الجيشين المصرى والبريطانى بسبب احتمال اشتراكهما فى العمل تنفيذا للمحالفة التى ينشئها المشروع .تتعهد مصر بأنها اذا استخدمت مدربين أجانب يكون هؤلاء المدربون من الرعايا البريطانيين . والثانى أن الجيش المصرى بحاجة حقيقية الى بعثة لتعليمه وتدريبه فليس ايفاد بعثة بريطانية الى مصر فى ذاته فرضا على مصر

ولو لم يكن الجيش المصرى بحاجة الى بعثة لما كان هناك بعثة بريطانية ولن تكون هناك بعثة بريطانية حين تفرغ حاجة مصر اليها وليس شأن مصر فى هذا الصدد بمختلف عن شأن كثير من البلاد التى استقدمت اليها بعثات عسكرية أجنبية لتنظيم جيشها ولايسع أى انسان أن يعترض على الحل الذى اعتمده المشروع إلا أن يريد أن يستبدل بالبعثة البريطانية بعثة أجنبية أخرى ولمثل هذا نستطيع أن نقول أنه مهما يكن من شهرة بعض البلاد الاجنبية الاخرى بأنظمتها العسكرية فان من دواعى الفخر لمصر أن تتلقى دروسها فى هذه الانظمة من الجيش البريطانى الذى كان له أحسن البلاء فى الحرب الاخيرة وعندى فوق ذلك أنه يجدر بمصر ، ان لم يجب عليها أن تقدم هذا العربون من الثقة لحليفتها المستقبلة

لم يبق بعد هذين القيدين الظاهرين اللذين كانا يقيدان سيادة البلاد وحريتها فى تولى شئونها الا قيود صغرى ، ومع ذلك فان المشروع لم يهملها فقد تضمن الغاء الادارة الاوربية للامن العام ، كما أسقط وجوب أن يكون بالبوليس عنصر أجنبى وان كان قد رتب للامر الاخير فترة انتقال خمس سنين . ولست بحاجة لان أطيل فى أهمية زوال هذين القيدين فان الادارة الاوربية كانت ترمى بطبيعة الحال وبسبب

استحالة الفصل بين الامن العام للمصريين والامن العام للاجانب الى التدخل فى شئون الامن العام قاطبة كما أن فى دوام قيام الاجانب باعمال البوليس وصمة للمصرى لاتتسق مع مجموع الحريات التى يتمتع بها أوتتفق مع كفاءة الحكم التى أظهرها فى مختلف الادارات الحكومية

كذلك لم يعد بقاء المستشارين المالى والقضائى فرضا على مصر وانما استبقيا لان مصر بحاجة حقا الى خبيرين فيما تنويه من الاصلاحات المالية والقضائية الواسعة النطاق . كما أنها بحاجة عند اعداد مشروعات هذه الاصلاحات الى انتشار الثقة بأعمالها والاطمئنان الى نواياها ، وليس ثمت سبيل أفضل لهذه الغاية من الاستعانة بخبيرين أجنبيين . ومن العبث ان يعدل عن خبيرين موثوق بكفاءتهما الى غيرهما خصوصا وأنهما لم يعودا موظفين سياسيين كما كانا بل أصبحا موظفين مصريين ، وأن فى اختيارهما من الرعايا البريطانيين لعربونا آخر على الثقة التي نريد توطيدها بيننا وبين الامة الحليفة وليس وجود المستشارين كما كان شأنه قيدا غير محدود لسيادة مصر فانه أصبح مرهونا بحاجة مصر الى مشورتها وهى هى وحدها التى تقدر مقدار هذه الحاجة ومداها وقد أشير فى غير موضع من المعاهدة الى الصفة الوقتية لبقائهما كما رد الى مصر حقها الطبيعى فى اختيار أشخاصهما اذا دعت الحال الى تغيير المستشارين الحاليين خلافا لما كان جاريا من فرض المنصب وصاحبه على مصر

ثم الاجانب وحماية أرواحهم وأموالهم من جانب وامتيازاتهم من جانب آخر . وأما حماية الاجانب التى كانت بريطانيا العظمى أخذتها على عاتقها ، فان المشروع يرد الامر فيها الى نصابه الطبيعى وينقلها الى العاتق الوحيد الذى يصح أن يحتملها . عاتق الحكومة المصرية فلن تصبح هذه الحماية وسيلة أو تكئة للتدخل فى الشئون المصرية أو سبيلا للهيمنة والاشراف عليها بل تصبح كما هى فى البلاد الاخرى متعلقة بادارة الشئون العامة وجزءا مندمجا فيها غير منفصل عنها

أما الامتيازات الاجنبية فليس المشروع الحالى حلا نهائيا لها اذ أن ذلك متوقف على موافقة الدول الاجنبية الاخرى

على أنه لم يكن سبيل لتسوية كاملة بين بريطانيا العظمى ومصر دون أن تعرض هذه التسوية الى البحث فيما ترضاه تلك الدولة بديلا من الامتيازات الحالية التى أصبحت

غلا ثقيلا وقيداشديداً لسلطة الحكومة المصرية . ولم يكن ليمكن أن يعرض المشروع لتفصيل التعديلات التى ترغب مصر فى ادخالها على ذلك النظام نظراً لوجوب اتفاق الدول صاحبات الامتيازات عليها

لذلك أقتصر على المسائل الكلية . وقد يكفينى أن أشير الى النقطة الاساسية من ذلك الاتفاق وهو أن الحكومة البريطانية تقبل انتقال اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة وأنه فيما يتعلق بسريان التشريع على الاجانب ، ويدخل فى ذلك الضرائب ، تقبل أن يحل محل موافقة الدول موافقة الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة . على أن هذه الموافقة لن تكون مشاركة فى توجيه الامور العامة أو تدخلا فى تكييف الاعمال التشريعية وتنظيم الضرائب : وانما تنحصر مهمة تلك الجمعية العمومية فى الاستيثاق من أن الاجانب لا يصيبهم بذلك التشريع حيف أو يعاملون بسببه على غير ما يعامل به الاجانب فى البلاد الاخرى ومن حسن الحظ أن جمعية الامم تشتغل باعداد اتفاق دولى عام يرسم القواعد العامة لمعاملة الاجانب فى الشؤون المختلفة . فستكون مهمة الجمعية العمومية بحسب المشروع الحالى النظر فيما يعرض عليها من التشريعات بمعيار تلك القواعد العامة .

لا أترك هذه النقطة من غير أن أعلن بلسان مصر الى الاجانب النازلين فيها أن مصر التى اكرمت ضيافتهم وأحسنت معاملتهم واعتدت بنشاطهم المالى والادبى اللذين كان لهما أثر يذكر فى تقدمها ان مصر التى كان شأنها معهم كذلك فى الماضى ستكون لهم من اليوم أكرم وطن لنازليه وسيعلم الاجانب بالعمل لا بالقول ان مصر المستقلة ستضاعف جهدها فى حسن رعايتهم والقيام على مصالحهم وسيجدون ان هذه الرعاية التى قام شىء منها على الامتياز ستكون أشد وأعظم حين تقوم على أساس الصداقة وتبادل المنافع الحيوية .

لاتقصد مصر من فرض الضريبة على الأجانب أن تزيد بنصيبهم منها ما فى خزانتها من الاموال انما هى تريد من فرض الضرائب أمرا أجل وأعلى من الشأن المالى هو تثبيت سيادتها فى أرضها . وسيرى الاجانب أن المصريين على اختلاف نزعاتهم أهل لتنفيذ هذا العهد الذى نجدده لهم فى كل فرصة وأنهم يعلمون حق العلم أن منفعتهم ومنفعة النزلاء الاجانب فى بلادهم شىء واحد هذا كرر ته كل الحكومات المختلفة التي تداولت

السلطة فى مصر ولاشك أن تنفيذه فى المستقبل سيكون أكد أثرا من تنفيذه فى الماضى

على أن حديثي و إن طال عليكم لم يستقص كل مزايا المشروع فهو لم يحص الا مزاياه السلبية أى ما كان منها إسقاطاً لقيد كما هو الحال فى الاحتلال وسلطة الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى والادارة الاوربية والبوليس والمستشارين وحماية الأجانب أو تخفيفا لقيد كما هو الشأن فى الامتيازات الاجنبية ولكن له مزايا إيجابية أولها المحالفة بين مصر وبريطانيا وهى عهد سلام وميثاق صداقة أوقن أنه سيكون سابغ الخيرات موفور البركات فهى لمصر عزة جانب ونصر مبين وهى للبلدين امان من غوائل المنازعات والاعتداءات والمطامع وقد انعقد الاجماع فى البلاد منذ نهضتها الاخيرة على أن المحالفة خير حل للمسألة المصرية وانما اختلفت الآراء بشأن بعض آثار المحالفة خشية أن تتجاوز معنى المحالفة إلى الحماية أو مايشبهها، على أنها فى المشروع الحالى بمنجاة من كل اعتراض فهي محالفة الحر للحر بنيت على تبادل الحقوق والتكاليف وحصرت آثارها فيما يلزم عن كل محالفة ويجرى معها عادة وعرفا فكلا الطرفين يتعهد بأن يعين الآخر فى حالة الحرب والا يتخذ خطة تنافى المحالفة أو تثير للطرف الآخر صعوبات والا يعقد اتفاقات سياسية تضر بمصالحه، وكلا الطرفين يتعهد بأن يبادل الرأى مع الطرف الآخر قبل قطع العلاقات مع دولة أخرى سعيا فى تسوية النزاع بالطرق السامية وكلا الطرفين يمثل فى بلاد الطرف الآخر بسفير ويضاف إلى هذه آثار الاذن للقوات البريطانية بأن ترابط فى منطقة القنال وأنه إذا تهددت انجلترا حرب تمدها مصر بالتسهيلات والمساعدات فى الاراضى المصرية من قبيل استعمال الموانى وطرق المواصلات ولا يرجع هذان الاثران إلى علو احد الطرفين عن الآخر أو تسلطه عليه أو حمايته له وانما يرجعان إلى اختلاف الأوضاع الجغرافية بين البلدين كما تقدم الكلام. كذلك يضاف اليهما تعهد مصر بأن تخص ممثل حليفتها بأعلى المراتب السياسية وهى مرتبة السفير وأن تؤثر على وجه العموم الرعايا البريطانيين عند استخدام الأجانب وليس بين الأثرين الأخيرين وبين السيادة أى تنافر عملى وهما أدخل فى باب المجاملة والكرامة التى تستحق لحليف عظيم فى حلفه القوة وعزة الجانب

ومن المزايا الايجابية للمعاهدة أن تتعهد بريطانيا العظمى بتعضيد طلب مصر الانضمام الى جمعية الامم، وقد ظلت مصر تحدث نفسها بهذه الامنية طول هذه

السنين الأخيره ويحول دون سهولة البحث فى طلبها ما احتفظت به انجلترا من المسائل الاربعة وما أعلنته للدول ولسكرتارية عصبة الامم من وجوه التحذير المختلفة : فالآن وقد حلت هذه المسائل تستطيع مصر أن تسعى لتحقيق تلك الامنية وأن تطلب الدخول مختارة لا مسخرة كريمة عالية الرأس وأن تتبوأ مقعدها بين الامم :

ومنها ماتم عليه الاتفاق بشأن السودان ، ولقد تعلمون ما آل اليه مركز مصر فى السودان بعد الحوادث المعلومة وكيف أصبح أثراً بعد عين فلا جيش ولا موظفون ل ان المصريين يعاملون فى السودان كالغرباء غير المرغوب فيهم و يضيق عليهم فى غدوهم ورواحهم وفى استقرارهم وتملكهم الى غير ذلك من وجوه التضييق ، وحكومة السودان تسلك فى كثير من الامور كما لو لم يكن للحكومة المصرية شأن بها : فالآن وحتى تعدل اتفاقات سنة ١٨٩٩ طبقاً لما احتفظت به مصر فى المشروع الحالى تؤيد تلك الاتفاقات وتنفذ على وجهها الصحيح فيقدر لجانب من الجيش أن يعود و يقدر المصريين ألا يكونوا دون البريطانيين فى المعاملة و تستعيد الحكومة المصرية حقوقها فى غير ما فوضت فيه الحاكم العام من الشؤون وعلى هذا الوجه تستعيد مصر فعلا مركزها قبل الحوادث المعلومة بل تحصل فعلا على خير منه دون أن تفقد حقها فى المناقشة فى مسألة السودان عندما ترى الفرصة ملائمة لذلك

وأخيراً توجهت كل هذه المزايا سلبية و إيجابية بأن وضعت أحكام المشروع كافة سواء فى تنفيذها أو فى تأويلها فى ذمة التحكيم وضمانته طبقاً لميثاق جمعية الامم

وعلى ذكر هذا المشروع ومزاياه أحب أن أنوه بفضل عالمنا القانونى صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا الذى كان له الفضل فى المعاونة الصادقة الوافية فى وضع المشروع بجملته وعلى الخصوص فى مسائل الامتيازات المتشعبة الأطراف ومعالجتها على الوجه الأتم وأحكام الصيغ النهائية للمشروع على وجه حقيق بالثناء عليه والاعجاب بذكائه النادر وعلمه الجم

هذه جملة القول فى المشروع المعروض على البلاد ولا يشك أحد فى أنه لم يبلغ مبلغه فى تحقيق الآمال المصرية أية وثيقة أخرى على أنى لا أدعى لنفسى فضلا فى ذلك فهو ثمرة جهاد النهضة المصرية دفعت ضحايانا وشهداؤنا بدمائهم وأرواحهم ثمنه

معجلا وتعاونت الامة قاطبة فى اخراجه للوجود نبتا قويا وثمرا سويا للصغير قسطه وللكبير قسطه كل منهم بقدره

ايها السادة

تخللت سني نهضتنا الاخيرة مشاقات ومشادات بين اجزاء الامة لم تخل من الحدة بل بلغت التقاطع والتناكر كان مدارها أصلا وفرعا وجملة وتفصيلا على طريقة وقواعد تسوية المسألة المصرية مع بريطانيا العظمى . وهاهو يعرض على البلاد اليوم مشروع لتلك التسوية يمثل أقصى الجهود والممكنات ويحقق ما اجتمعت عليه كلمة الامة المتحدة او مفترقة بل ليحقق بفضل تطور الزمن استقلال البلاد والعزة القومية من بعض الوجوه على صورة أكمل مما اتجهت اليه الآراء فى بدء النهضة

فالمشروع إيذان بزوال الانقسامات الماضية التى لم يعدلها أساس أو وجه أو محل ، والمشروع لواء تنضام حوله الصفوف وتتراص القلوب حتى تعود وحدة الأمة رائعة كما تجلت أول مرة . ولقد أحسن الظن فى هذه الاونة الرهيبة من حياة امتنا العزيزة فازعم ان ماتخلل خلافاتنا وانقساماتنا من الاقوال والافعال جزء من بناء نهضتنا لافائدة الآن من البحث فيه أحقا كان أم باطلا وصوابا كان ام خطأ اذ كان البناء كله قد أنتج هذا المشروع الذى ينظم أمانى الامة عقداً فاخرا ويصورها خلقا سويا

ولقد أزيد على ذلك ان الاحزاب المختلفة لم تكن فى وقت انقسامها بريئة من العيب وقد يأخذ كل حزب على الآخر بحق انه تجاوز معه حدود النضال المشروعة وان هناته نحوه قد خلقت كثيراً من المرارة والحيفظة ولقد أعترف بأن بعض من كانوا أصدقاءنا بالامس يذكرون شيئاً من مثل هذه الهنات التى دفعت اليها حرارة النضال ولكن المناسبة أجل وأعظم من أن نقف على هذه الذكريات نثيرها وننسى بها مايجب علينا فى الوقت الحاضر من التصافى والتصافح

أقدم للبلاد هذا المشروع خاتمة جليلة لعقد كامل من الجهاد وهو فى الوقت نفسه مستهل حياة دولية مباركة تتبوأ بها الامة مقعدها بين الامم وبدء جهاد جديد يوجه الى تنمية موارد البلاد بزيادة ثروتها ورفاهيتها وتوطيد مركزها واعلاء كلمتها بين الدول اقدمه للبلاد وملئ ثقة أن ترى فيه ماأراه من أنه محالفة الحر للحر، ولقد كنت

مع زملائى من مجاهدى الساعة الاولى وظللنا طول هذه المدة ليس شىء أشغل لنفوسنا أو أملك لعقولنا من الوصول الى تسوية مرضية مع بريطانيا العظمى يحتمل فى سبيل هذه الغاية كل تضحية فما ونينا ولا وكلنا ولا ترددنا حتى جاءت الساعة التى نستطيع أن نقدم فيها الى البلاد ثمرة جهادها دانية القطوف

أيها السادة

مهما يكن من يقينى ان هذا المشروع لا يصح التردد فى قبوله ومهما يكن من أن وقعه وأثره فى نفس كل من اطلع عليه داخل البلاد أو خارجا عنها لا يترك شكا فى أنه يرضى الامة ويحقق آمالها فانه لم يكن لى ولا للوزارة ان تستقل برأى عن البلاد فى أمر مثل هذ المشروع الخطير . فللبلاد اذن الكلمة الاخيرة فى هذ المشروع ، على ان الوقت لم يتسع لى بعد لتحديد الطريقة التى يتمثل بها رأى البلاد وسيكون أول ماأعنى به فى الايام التالية النظر فى هذه المسألة و إمضاء رأى فيها

وانى لأناشد كل مصرى أن يطيل النظر فى مشروع المعاهدة و يصدر حكمه فيه بقلب خلا من الغرض والهوى وعقل يرى الاشياء حقيقة لاخيالا أناشده أن ينسى الفوارق الحزبية الماضية فهذا المشروع خاتمة كتابها ليس هذا المشروع عملا يكاثر به حزب حزبا وانما هو عمل وطنى تلتقي عنده أمانى الامة وتتلاشى حوله الفروق والانقسامات

فليؤدى كل مصرى واجبه وليستشعر مسئوليته أمام أمتنا وأمام الأجيال المقبلة وأمام الله وليحاسب نفسه أيهما خير وأجدى ، جهاد عقيم أم حياة مثمرة . وانا لندعوا الله أن يتولانا جميعا بهداه وأن يسدد خطانا الى مافيه خير البلاد وسعادتها فى ظل حضرة صاحب الجلالة الملك ونبتهل اليه تعالى ان يجزيه عن الامة التى يسهر على رفاهيتها ويحوطها بعطفه وتأييده خير الجزاء